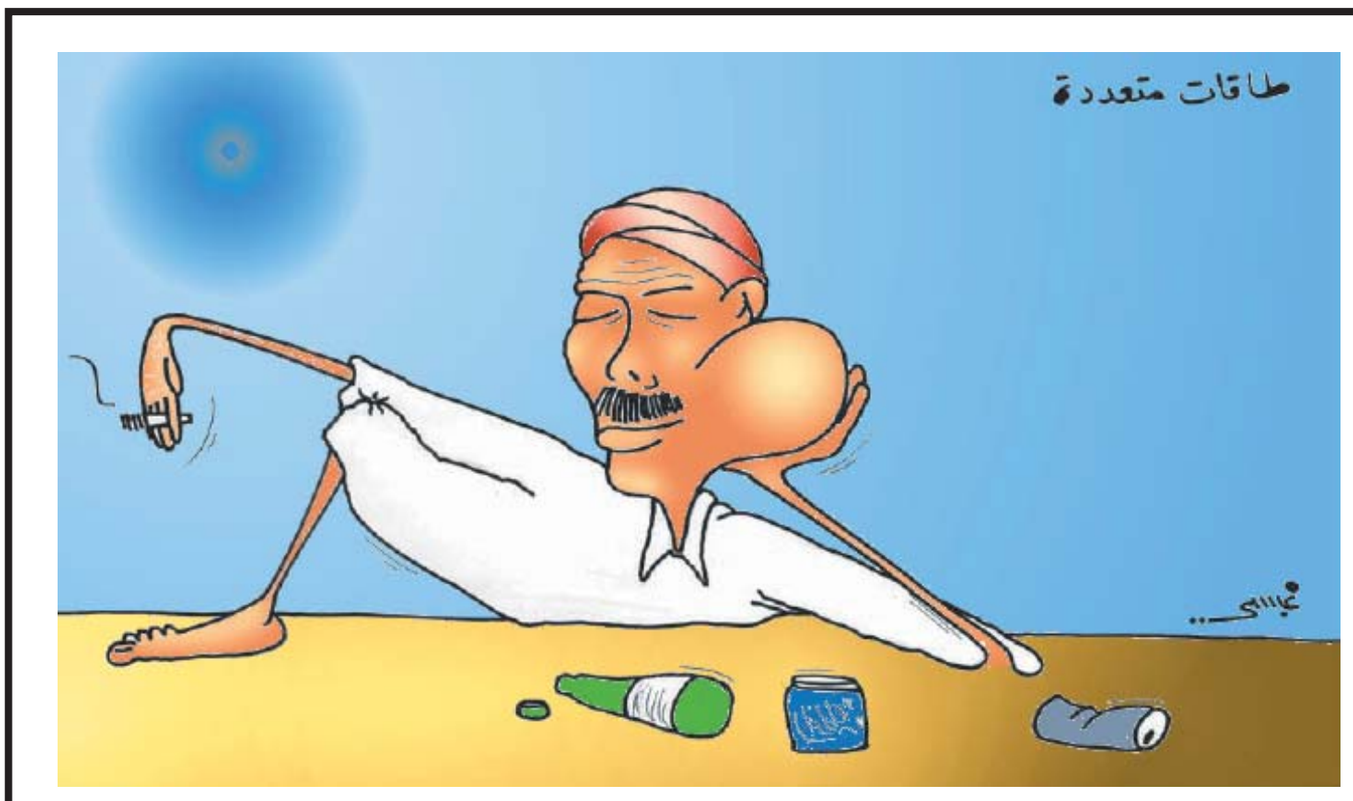

أي إصلاح يسبق الآخر: السياسي والمؤسسي أم الاقتصادي؟

أ.د/ محمد أحمد الأفندي

العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي هي علاقة وثيقة، وحلقات التفاعل والتأثير في ما بينها هي حلقة دائرية، أي أن النهوض الاقتصادي في اليمن يقوم على تعدد المسارات والأبعاد، وترابطها، بل إن أسبقية المسار السياسي أضحت شرطاً ضرورياً لنجاح المسار الاقتصادي والاجتماعي

مع انطلاق مؤتمر الحوار الوطني الشامل، تشرئب أعناق اليمنيين إلى ما سيتوصل إليه المتحاورون من توافق في ما يتعلق بالرؤية الاقتصادية لليمن الجديد – يمن العدل والحرية والمساواة والعيش الكريم، حيث يتطلع اليمنيون إلى ما سيحدده هذا الحوار من مقومات وأسس جديدة للتنمية الاقتصادية الشاملة والتنمية المستدامة القائمة على العدالة الاجتماعية.

فمن الواضح أن القضية الاقتصادية هي أحد قضايا الحوار الوطني الشامل وقد جاء ترتيبها في جدول الحوار بعد القضايا السياسية ومنها شكل الدولة ونظامها السياسي وبمعنى آخر، فقد اتكأت قضايا الحوار على ترابط وتلازم مسارات بناء اليمن الجديد، فترتيب قضايا الحوار الوطني قد بدأ تحديداً بالقضايا السياسية ثم القضايا الاقتصادية.

ولعل ذلك يذكرنا من جديد بأهمية العلاقة بين البناء السياسي والبناء الاقتصادي، وهي القضية التي عرفت في العقود الماضية بجدلية العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي، مما يتطلب التذكير بأهمية أخذ العبرة من دروس التجربة الماضية، باعتبار أن ذلك يزيد من قناعة المتحاورين وصناع القرار بأهمية ترابط كل مسارات البناء ، فالبداية تأتي من قضية بناء الدولة وهي عملية تنطوي في المقام الأول على مفهوم سياسي وحيث أن العملية الاقتصادية في جوهرها هي إدارة كفؤة للموارد الاقتصادية ، فإن الإدارة بمعناها الواسع هي إدارة للأصول السياسية والأصول والموارد الاقتصادية معاً.

أردت في هذا المقال الذي يأتي ضمن سلسلة مقالات قادمة أن أقدم بعض الدروس المستفادة من تجربة العقود الماضية في ما يتعلق بجدلية العلاقة بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي، فلا فكاك بينهما، غير أن بناء المؤسسات السياسية والدستورية للدولة هو الشرط الضروري للبناء الاقتصادي السليم، وهذه هي إحدى الدروس الكبيرة من تجربة العقود الماضية.

فقد ظل السؤال الجوهري في العقود الماضية هو أي إصلاح يسبق الآخر، هل الإصلاح السياسي والمؤسسي أولاً أم الإصلاح الاقتصادي أولاً ؟ فقد رأى البعض أن القضية الاقتصادية هي القضية الأولى وأن الإصلاح الاقتصادي يأتي أولا، بينما رأى آخرون وأنا منهم أن مشكلة اليمن عميقة وذات جذور سياسية واجتماعية أولا واقتصادية ومؤسسية وأمنية. أي أنها مشكلة بناء الدولة على أسس صحيحة وجديدة، ومن ثم فإن بناء مؤسسات قوية وفاعلة تضمن تحولا ديمقراطياً حقيقياً وحكماً رشيداً، وتكفل إدارة كفؤة فاعلة وعادلة للموارد الاقتصادية.

فالعلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي هي علاقة وثيقة، وحلقات التفاعل والتأثير في ما بينها هي حلقة دائرية، أي أن النهوض الاقتصادي في اليمن يقوم على تعدد المسارات والأبعاد، وترابطها، بل إن أسبقية المسار السياسي أضحت شرطاً ضروريا لنجاح المسار الاقتصادي والاجتماعي.

فالمؤسسات السياسية والدستورية القوية والفاعلة، تحقق استقراراً وإنجازاً اقتصادياً مستداماً، فلا تنمية اقتصادية بدون تنمية سياسية (إصلاح سياسي)، ولا حرية اقتصادية بدون حرية سياسية وتداول حقيقي سلمي للسلطة، وفي حقيقة الأمر، فإن حصاد تجربة التنمية في تلك الفترة لم يدعم ترابط المسارات، وإنما انفصالها، بل تم تأجيل المسار السياسي (الإصلاح السياسي).

إن غياب الإصلاح السياسي (الذي تطور مؤخراً إلى مطلب بتغيير سياسي في بنية النظام السياسي اليمني) قد أوصلنا إلى تنمية اقتصادية غير قابلة للاستدامة وغير منصفة ولا عادلة في توزيع ثمارها، وبالمثل فإن التنمية السياسية في ظل الفقر والبطالة واختلال موازين العدالة قد انتهت إلى مجرد تنمية سياسية زائفة، انتجت مؤسسات سياسية شكلية وضعيفة غير قادرة على ممارسة الرقابة والمساءلة. ولذلك فإن البناء السياسي والمؤسسي الشامل هو الرابط الفاعل للتكامل بين التنمية الاقتصادية بمعناها البشري والأخلاقي الواسع، وبين البناء السياسي الذي يضمن تحولا ديمقراطياً حقيقياً. وهذا ما أكدته الوقائع الاقتصادية والأحداث السياسية التي مرت بها اليمن في العشرية الأخيرة من القرن الماضي.

فقد كانت الأولوية بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في 1990م هي بناء الدولة الجديدة الموحدة، ولما كان هناك تباطؤ في المسار السياسي، فإن ذلك قد انعكس سلباً على المؤشرات الاقتصادية. كان هناك تباين ورؤى مختلفة في مسار الإصلاح السياسي، سرعان ما تحول إلى صراع سياسي بأدوات عسكرية (انفجار حرب صيف 1994م)، بعد حرب 1994م تحول مسار البناء، حيث اتجهت الحكومات المتعاقبة إلى الانشغال بأولوية الإصلاح الاقتصادي، وأزاحت جانباً مسار الإصلاح السياسي. كانت النتيجة مخيبة للآمال، فالعملية الاقتصادية لم تحقق نتائجها المرجوة القابلة للاستدامة، لسبب واضح هو أن عملية الإصلاح السياسي قد تم تنحيتها جانباً، وبسبب هذه الانتقائية في عملية الإصلاح، تفاقمت المؤشرات الاقتصادية أكثر، هذه المحصلة تؤكد مرة أخرى أن النهوض الاقتصادي الجاد والعادل هو الذي يقوم على قاعدة عميقة وعريضة من الإصلاحات.

ومن جانب آخر فإن شراكة اليمن مع المؤسسات الاقتصادية الدولية الداعمة للإصلاح الاقتصادي لم تؤدِ إلى إصلاح سياسي حقيقي، ومن ثم تحول ديمقراطي حقيقي، من خلال سلطة أقل للدولة في النشاط الاقتصادي، وزيادة دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. فدروس التجربة في اليمن، تظهر أن ما حدث هو عكس ما توقعته هذه المؤسسات، فالآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية، وانعكاسها على زيادة مستويات الفقر والبطالة، وزيادة حدة الانقسامات والتناقضات بين شرائح المجتمع، قد ولدت مناخاً طارداً للتحول الديموقراطي الحقيقي، فالتوترات السياسية والاجتماعية الناشئة عن آثار الإصلاحات الاقتصادية قد حفزت السلطة على تبني إجراءات وسياسات غير ديمقراطية، باللجوء إلى الخيارات الأمنية، وتزوير الانتخابات، لتتمكن من تمرير هذه السياسات غير المقبولة شعبياً. وقد تم ذلك من خلال برلمان ضعيف، واتخاذ تدابير كبح الحريات وتقييد الأحزاب السياسية، وهدر حقوق الإنسان. وكانت محصلة الشراكة في بعدها السياسي هي زيادة تسلط الدولة لا تقليل تسلطها، وقد رسخ هذا النمط من الشراكة من قناعة الحكام وصناع القرار بمبادلة الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح السياسي، اعتقاداً منهم بأن هذه المؤسسات لا يهمها إلا تحرير السوق الاقتصادي، ولا شأن لها بتحرير السوق السياسي، فكانت النتيجة هي أنه لا ثمار منصفة تحققت من الإصلاح الاقتصادي ولا إصلاح سياسي حقيقي أيضاً أنجز. كان ذلك هو الإرث الثقيل الذي سبب مزيداً من الاحتقان السياسي والاجتماعي في المجتمع وجعله يخرج بثورة تغيير سلمية، قادت إلى انطلاق حوار وطني شامل، قضيته الأساسية هي بناء الدولة اليمنية الجديدة الضامن الحقيقي لتحقيق النهوض الاقتصادي... وللحديث بقية.

* أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء - عضو الحوار الوطني الشامل - رئيس المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية.

فشل الحوار ممنوع ولكن..!!

عارف الدوش

بانعقاد مؤتمر الحوار كان المفروض أن يتنفس الناس الصعداء باعتباره بوابة العبور الآمنة نحو المستقبل وكونه سيناقش شكل الدولة ونظام الحكم وسيدخل في القضايا الجوهرية " الفيدرالية والدولة المدنية" وهنا أيضاً من الطبيعي أن ترتفع حمى الخلافات بين مكونات المجتمع اليمني لأن التسوية السياسية بدأت تسير باتجاه قضايا الحسم التي حولها خلافات جوهرية بين "الأطراف المعنية" في البلاد

من يتابع مداخلات مؤتمر الحوار الوطني وما ينشر في وسائل الإعلام حول مجريات المؤتمر سيجد نفسه أمام سيل كبير وجارف من الانطباعات المتناقضة منها ما يتجه نحو التشاؤم والسوداوية حتى قبل أن يدخل المشاركون في المؤتمر في نقاش القضايا الهامة كونهم ما يزالون في المرحلة الأولى في الحديث العام المجمل ومنها ما يرفع سقف التفاؤل بنجاح المؤتمر وهذا أمر طبيعي لأن الكثير من وسائل الإعلام تبحث عن الإثارة وارتفاع نسبة التوزيع للصحف ونسبة المشاهدة للقنوات الفضائية ونسبة التصفح للمواقع الإخبارية مع التأكيد أن هناك مخاوف وأن هناك من يسعى حثيثاً الى إفشال المؤتمر وهذا أمر بديهي لا أحد ينكره.

وإذا كانت اليمن قبل انعقاد مؤتمر الحوار الوطني ظلت تتأرجح بين الهدوء الحذر والتصعيد باتجاه تفجير الأوضاع ومن سينسى ما مرت به البلاد والعباد منذ اندلاع الثورة الشبابية الشعبية وانقسام الجيش والأمن وما رافق العام الأول للثورة من قتل وتصعيد كادت معه اليمن تنفجر على نفسها وتتطاير أشلاء، وما إن تم التوقيع على المبادرة الخليجية ثم آليتها التنفيذية والبدء في حلحلة الأمور إلى آخر الخطوات حتى جاءت قرارات هيكلة الجيش لتفتح الباب أمام أسوأ الاحتمالات فتوقفت تلك القرارات في منتصف الطريق وهكذا مع كل خطوة مفصلية في تنفيذ المبادرة الخليجية باتجاه الخروج من عنق الزجاجة التي وضعت فيها اليمن ترتفع حمى التوقعات والتكهنات وتزيد مساحة السواد والتشاؤم.

وبانعقاد مؤتمر الحوار كان المفروض أن يتنفس الناس الصعداء باعتباره بوابة العبور الآمنة نحو المستقبل وكونه سيناقش شكل الدولة ونظام الحكم وسيدخل في القضايا الجوهرية " الفيدرالية والدولة المدنية" وهنا أيضاً من الطبيعي أن ترتفع حمى الخلافات بين مكونات المجتمع اليمني لأن التسوية السياسية بدأت تسير باتجاه قضايا الحسم التي حولها خلافات جوهرية بين "الأطراف المعنية" في البلاد وفي مقدمتها شكل الدولة ونظام الحكم ولهذا فكل طرف سيمارس كل ما يستطيع عليه من ضغوط بهدف عدم الوصول إلى سقف مرتفع حول مطالبه للتأثير على مخرجات المؤتمر سواء في ما يتعلق بشكل الدولة والنظام السياسي أو في ما يتعلق بحلول القضية الجنوبية باعتبارها حجر الزاوية في النجاح والفشل.

وسنقرأ ونشاهد الكثير حول تبدل المواقف وتصاعد حدتها بين أطراف الحوار حول القضايا الرئيسية " شكل الدولة والنظام السياسي "وخاصة حول الدولة المدنية والفيدرالية والأقاليم وعددها إقليمين أو ستة أقاليم وهل يكون هناك تداخل بين الجنوب والشمال سابقاً أو الفصل بينهما حتى في تقسيم الأقاليم "ثلاثة شمالية وثلاثة جنوبية " كما جاء في مشروع "باصرة" وهناك محاولات كثيرة متسارعة لوضع العراقيل أمام مؤتمر الحوار الوطني قبل أن يدخل في نقاش القضايا الجوهرية تهدف إلى التخفيف من مخرجاته وأخرى يمكن نسميها رفع السقف بالمطالب بهدف الإبقاء على أمل الوصول إلى مخرجات تلبي مزاج ومطالب العديد من المكونات وخاصة الحراك الجنوبي في ما يتعلق بالقضية الجنوبية أو أماني وطموحات " الحوثيين"في ما يتعلق بصعدة.

ومهما اشتدت الضغوط وتبدلت المواقف وتغيرت التحالفات فلا نستغرب أن ترتفع حمى التجاذبات والأفعال وردود الأفعال فكلها سيكون لها صداها وكلها تهدف إلى تحقيق مصالح مكونات محددة أحزاب أو أفراد وبدا هذا واضحاً منذ عشية انعقاد مؤتمر الحوار من خلال " الانسحابات والمقاطعة " وإن تم تخفيفها بعبارات غير حادة أو التعبير عنها بعبارات تختلف عن مضمونها مثل " التعليق ومن أجل الشباب أو انتظاراً لما سيسفر عن النقاشات"فإن جاءت ملبية لما يراه المنسحبون أو المقاطعون أو المنتظرون أيدوا والتحقوا بطاولات الحوار وإن جاءت العكس واصلوا مقاطعتهم وصعدوا ضد مؤتمر الحوار لكنهم جميعاً برغم اختلاف مشاربهم الفكرية والسياسية وأهدافهم لن يجرؤ أحد منهم على التصعيد إلى درجة إفشال الحوار فذلك سيكون له تبعاته واستحقاقاته التي لن يستطيع دفعها من يلجأ إلى ذلك وأولها سيف العقوبات الدولية.

ومن هنا نستطيع التأكيد من واقع العديد من المؤشرات أنه مهما تكاثر عدد المنسحبين من مؤتمر الحوار الوطني في أي مرحلة من مراحل الحوار فجميعهم لن يستطيعوا إفشاله وأصبح في حكم المؤكد أن فشل المؤتمر ممنوع شعبياً على المستوى المحلي وإقليمياً ودولياً، ومن لم يدرك بعد أن فشل التسوية السياسية ومؤتمر الحوار أحد أهم بنودها ممنوع ثلاثاً وعشرة ومائة لم يستوعب بعد " فن الممكن والمتاح" سمعنا عباراتها منذ التوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية كثيراً وحتى كلمة الرعاية أو الرعاة هي تخفيف لكلمة الضغوط والعقوبات فمن لم يستوعب بعد ذلك قد يصيب نفسه بخدوش وجروح لن يتعافى منها بسهولة وما ينطبق على الأفراد ينطبق على المكونات صغر حجمها أو كبر ولهذا قرأنا أكثر العبارات لطفاً وهروباً في بيانات وتصريحات المنسحبين.

وأخيراً : هناك توقعات بمزيد من المحاولات الهادفة تسخين أجواء الحوار ورفع درجات التوتر للوصول إلى إحداث شقاق في جلسات المؤتمر وبدا ذلك واضحا حتى قبيل انعقاد المؤتمر وفي الجلسة الافتتاحية لأن هناك أطرافاً يمكن القول أنها لا ترغب في الحوار أو دخلت الحوار مكرهة كونها لا تقبل به وسيلة حل وهذه القوى تهدف لجعل مخرجات الحوار تخدم مصالحها وستفشل في مساعيها وإن كابرت لن تنجو من العقوبات الدولية وستصنع بيدها ثورة أقوى من سابقتها ستقتلعها من جذورها. اللهم إني بلغت اللهم فاشهد.

اليمن ومهمة التاريخ

عارف الصرمي

مصدر الدهشة أن الشعب اليمني قد ثار ضد نظام صالح وأخرجه من الحكم وخلع عنه العرش والجاه! وتبعا لذلك فالمفروض أن الشعب اليمني بشماله وشرقه وغربه قد انتصر لإرادة الجنوب أولا ! فهل يستحق أبناء اليمن الثائرون والشهداء والجرحى أن يكافئهم الجنوب بالانفصال عقابا لهم لأنهم ثاروا ضد نظام صالح !!!

بالتزامن مع مؤتمر الحوار الوطني الشامل في صنعاء يلاحظ بالعين المجردة أن الجنوب يغلي ويثور اليوم بأكثر مما كان يشتعل في عهد الرئيس السابق!

وبقدر الإحساس العالي بالمسئولية الوطنية لرئيس وأعضاء مؤتمر الحوار الوطني تجاه القضية الجنوبية باعتبارها مفتاح الحل، بقدر الإحساس بالذهول من ضبابية الصورة التي تلف المحافظات الجنوبية.

فالمؤكد أنه لا يوجد في اليمن عاقل واحد لا يؤمن بعدالة القضية الجنوبية وبحق إخوتنا الجنوبيين برفع أصواتهم عالية ليزلزلوا الظلم الذي تناهش لحم الأرض والإنسان في العهد السابق!

ومصدر الدهشة أن الشعب اليمني قد ثار ضد نظام صالح وأخرجه من الحكم وخلع عنه العرش والجاه! وتبعا لذلك فالمفروض أن الشعب اليمني بشماله وشرقه وغربه قد انتصر لإرادة الجنوب أولا !

فهل يستحق أبناء اليمن الثائرون والشهداء والجرحى أن يكافئهم الجنوب بالانفصال عقابا لهم لأنهم ثاروا ضد نظام صالح !!!

وبالإمكان القول أيضا إن ما حدث ليس كافيا لأنه في المحصلة ليس أكثر من إنكار المنكر! لكن دون تحقيق الأمر بالمعروف وإقامة الحق!

لكن ها قد لاحت أمامنا جميعا الفرصة التاريخية الاستثنائية وربما الأخيرة ليشترك الجنوب والشمال وكل اليمن في الوقوف معا على طريق النجاح بعد الفشل الذي أثخنتنا أوجاعه.

ما أريد الوصول إليه هنا هو التفكير بعمق وبصوت عال مع إخوتي الثائرين الغاضبين أصحاب الحق العادل في المحافظات الجنوبية، فصوتكم قد وصل، وسمعته كل طبلة أذن في الداخل والجوار الإقليمي والعالم، فأنتم أصحاب الصوت المسموع اليوم فلا تساهموا بقصد أو بغيره في إضاعة هذه الفرصة التي تملكونها بين أيديكم! وأرجو صادقا محبا ألا تغضبوا مني وأنا أذكركم بأنكم في الجنوب منذ عام ٩٠م ومعكم كل اليمنيين قبلتم وصفقتم وباركتم الوحدة ورضيتم بالحكم والحاكم طوال السنوات الماضية رغم أن جميعكم وتتحكم بكم عائلة واحدة في سنحان!! واليوم وقد تغيرت الأقدار وهبت الرياح باتجاهكم فأصبح الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الدفاع وعدد كبير من القيادات العسكرية والمدنية من الجنوب، إذا بكم تطالبون بالانفصال!!! لن يكون المنطق في صفكم إذا كان اعتراضكم على الأشخاص فقط حتى وهم جنوبيون هو مبرر داعيكم للانفصال.

قطعا أنا هنا لا أتعمد تسطيح الأمور بمناقشة القشور! فأنا أدرك أن المظالم في الجنوب تستدعي رؤية أعمق وأكثر شمولا. لكن أيضا لا يبدو أمام عاقل أن الجنوب سيخلد للهدوء ولن ينزلق في الحروب والصراعات والنزاعات وقديم الثارات في حال وقع الانفصال! بل إن المؤكد أن جحيم الانفصال ستحرقنا وتحرقكم ودول الجوار في وقت واحد وهذا هو بالضبط جوهر ما نخافه حد الرعب!!!

الجديد هنا أننا جميعا أمام فرصة التاريخ النادرة جدا من خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل على الهواء مباشرة أمام سمع وبصر العالم.

وهذا الحوار محاط بآمال عريضة ملقاة على عاتق الكوكبة العاقلة والمجربة من القيادات والنخب الشابة والمرأة والمستقلين وشباب الثورة وحتى العائلات اليمنية! بإخراج اليمن من كارثة انقسام الجيش والتشظي المجتمعي وتآكل هيبة الدولة والفلتان الأمني صوب دستور جديد ودولة النظام والقانون. ولن يكون ذلك فضلا وكرما منهم، فهم اليوم أمام التاريخ وجها لوجه الذي سيلعنهم في حياتهم وبعد مماتهم إذا أخفقوا أو خانوا مسؤولياتهم تماما كما سيكرمهم التاريخ والناس أجمعون إذا أنقذوا اليمن وكانوا بمستوى المسؤولية.

وإن كنت أعتقد أن الإفراط في الأماني على مؤتمر الحوار قد لا يكون أمرا يقبله العاقل الحصيف! لأن السؤال الجوهري الملتهب بشهب المخاوف هو: هل أن مؤتمر الحوار هذا قادر فعلا بعد ستة أشهر على حل مشاكل البلد أم سيكتفي ببقائها على حالها إن استطاع! أم أنه لا قدر الله قد يفشل؟! وربما يضيف لنا مشاكل جديدة! كنتيجة طبيعة لحجم الخلاف والاختلاف والتمترس وتعدد الولاءات الداخلية والخارجية لدى معظم أعضاء مؤتمر الحوار أنفسهم؟!

وكخطوة استباقية وحتى لا يقع الفأس بالرأس. فلا ينبغي لأبناء اليمن أن يجلسوا متفرجين فقط ومستقبلهم أسير لمجهول المفاجآت ! صابت أو خابت.

تقديري أن على أبناء اليمن في الجنوب والشمال المدركين لفداحة الكارثة في حال أخفق الحوار الوطني أن يفرضوا النجاح فرضا على أعضاء مؤتمر الحوار بحيث لا يجدوا أمامهم أي حل سوى النجاح وحده لا شريك له! وإلا فإن الشعب اليمني الذي ثار وأسقط العروش في الجنوب والشمال قادر على معاقبتهم إذا فشلوا وأهدروا فرصة الشعب في الخلاص من مشكلاتهم. تماما كما هو بكامل استعداده ليرصع رؤوسهم بالقبل ويحملهم على الأكتاف وفوق الرؤوس إذا هم نجحوا في حل مشكلات الناس، وساعتها ستنجح اليمن في مهمة التاريخ.

مؤتمر الحوار يستمد حيثياته من الحركة الوطنية

أحمد إسماعيل الأكوع

هناك حقائق طرحتها الحركة الوطنية وشعارات واضحة تبنتها قبل قيام الثورة اليمنية وأدرجت هذه في مبادئها وأهدافها الستة ولم تكن هذه الشعارات غامضة ولا مبهمة بل فسرت في المطالبة بشكل معين من الحكم وهو: بناء حكم جمهوري لا يستند إلى النظرة السلالية سواء كانت هاشمية أو قحطانية وأن يكون هذا النظام (ديمقراطيا) تمثل فيه فئات الشعب بحسب نسبتها العددية وليس بحسب امتلاكها للعدة والسلاح (وتقدمي) يسعى لرفاهية كل الشعب بمضاعفة قدراته الإنتاجية وعدالة توزيعها بحسب الجهد والحاجة وليس بحسب القدرة على الاغتصاب أو الاحتلال ولم تكن تلك السبل غامضة ولا مستوردة وإنما شملها ميثاق وطني تدارسته قيادة الحركة في القاهرة وعدن واطلع عليه القياديون من الأحرار داخل اليمن أثناء الإعداد لقيام الجمهورية اليمنية بقيادة الشهيد حميد بن حسين بن ناصر الأحمر والميثاق يتضمن تأكيد حق جميع المواطنين في ممارسة السلطة بحسب الكفاءة كما يأخذ بالنظام اللامركزي في الإدارة تخفيفا لمشاعر السخط من الأثرة والبغي في السلطان اللذين كانا سمة العهد المتوكلي وكل العهود الإمامية.

إن العدالة الاجتماعية التي تحمي المضطهد من مستغليه لا يمكن أن يتفاءل بها إذا لم تكن أجهزة الدولة نفسها مبنية من قطاعات الشعب المضطهدة بنسب عادلة سليمة ولهذا فقد جاء المؤتمر الوطني للحوار ليستعيد هذه الحيثيات ويبني يمنا حرا ديمقراطيا على تلك الأسس ويطورها لتواكب العصر الحديث.

الصحفي ومهنة المتاعب!!

نحن في الإعلام لا نريد منصبا ولا جاها بقدر ما نريد أمنا واستقرارا والإعلامي بطبيعته لا يطمح للمناصب وخاصة الصحفي بحيث لا يوجد صحفي على هذه الأرض نراه غنيا له مال كبير وعقارات بل إن الصحفي إذا أراد الثروة والغنى فما عليه إلا أن يخرج نفسه من قائمة الإعلام والصحافة ويترك العمل الصحفي نهائيا وهذا هو ما عمله الكثير من الإعلاميين الذين عرفناهم مع صاحبة الجلالة لكنهم فضلوا الانخراط في أعمال أخرى تدر عليهم الأموال والثروة وفي مدد قصيرة لكن الصحفي الحقيقي هو الذي يبقى على عمله مهما واجهته المغريات ومهما عرف أن هناك غنائم قد لا يستطيع الحصول عليها إلا إذا خرج من حقل الصحافة والإعلام ككل .. ولذلك فإنك لا تجد صحافيا كما أشرنا غنيا .. بل يبقى طوال عمره متوسط الدخل ليس له إلا ما يحصل عليه من لقمة العيش التي تبقيه على قيد هذه الحياة وللصحفي الحر الشكر إذا أدى واجبه بحيادية بعيدا عن التعصب.

شعر
وعمر شباب نذرت به
لشعبي وأهدافه الخالدة
وبالشهداء وأرواحهم
تراقبني من على شاهدة
إذا أنا أيدت حكم الطغاة
وهادنتهم ساعة واحدة

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
فاكس : 322281/2 - 330114 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388